



مشروع مرسوم رقم صادر في (.....)! ٢٠١٨ - ١٠٤
بتاريخ 30 ربيع الأول 1431 (17 مارس 2010) بتحديد شروط وكيفيات إقامة واستعمال
نظام تحديد الموقع والرصد المستمر الذي يستعمل الاتصالات عبر الأقمار الصناعية على
متن سفن الصيد البحري لإرسال المعطيات

مذكرة تقديم

يؤدي نظام تحديد الموقع والرصد المستمر الذي يستعمل الاتصالات عبر الأقمار الصناعية
على متن سفن الصيد البحري لإرسال المعطيات كما هو منصوص عليه في المرسوم رقم
2.09.674 وظيفتين مختلفتين:

- وظيفة مراقبة سفن الصيد البحري وتتبع تحركها في البحر بصفة دائمة؛
- وظيفة الإنقاذ عبر بث رسائل وإشارات إنذارية في حالة وجود خطر على الأرواح البشرية
في البحر.

فقد أثبتت التجارب الميدانية والتطبيق الفعلي لهذا المرسوم في الواقع وجود بعض الاختلالات
الناتجة عن العلاقة ما بين وظيفة المراقبة ووظيفة السلامة البحرية.

لذلك ارتأت الإدار، من أجل تجاوز هذه الاختلالات، أنه من المناسب فصل وظيفة الإنذار
بوجود خطر عن مثيلتها المتعلقة بمراقبة السفن في هذا النظام.

وعليه، فإن هذا المشروع ينص على إلغاء جميع المقتضيات المتعلقة بجهاز الإنذار التي تشكل
هي الأخرى موضوع مرسوم آخر.

إضافة إلى ذلك، فإن هذا التعديل سيسمح باستخدام متنوع للأنظمة المتصلة بمراقبة الصيد على
متن السفن وسيضمن للمهنيين شفافية أكثر ومنافسة شريفة.

تلكم هي الغاية من مشروع هذا المرسوم.

وزير الفلاحة والصيد البحري
والتنمية القروية والمياه والغابات

السيد عزيز أخنوش

المملكة المغربية

..

وزارة الفلاحة والصيد
البحري والتنمية القروية
والمياه والغابات

2018 - 104

مرسوم رقم (.....) بتحديث وتميم المرسوم رقم
2.09.674 الصادر في 30 ربيع الأول 1431 (17 مارس 2010)
بتحديد شروط وكيفيات إقامة واستعمال نظام تحديد الموقع والرصد
المستمر الذي يستعمل الاتصالات عبر الأقمار الصناعية على متن
سفن الصيد البحري لإرسال المعطيات.

رئيس الحكومة،

بناء على المرسوم رقم 2.09.674 الصادر في 30 ربيع الأول 1431 (17
مارس 2010) بتحديد شروط وكيفيات إقامة واستعمال نظام تحديد الموقع
والرصد المستمر الذي يستعمل الاتصالات عبر الأقمار الصناعية على متن
سفن الصيد البحري لإرسال المعطيات، ولا سيما المقتضيات المنصوص
عليها في المادتين 9 و 10 و 12 و 13 منه:

وقعه بالعطف:

وزير الفلاحة والصيد
البحري والتنمية القروية
والمياه والغابات

وزير الفلاحة والصيد البحري
والمياه والغابات
وبعد استشارة غرف الصيد البحري؛

السيد عزيز أخنوش
وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ.....

رسم ما يلي:

وزير الصناعة والاستثمار
والتجارة والاقتصاد الرقمي

المادة الأولى: تغير مقتضيات المواد 1 و 3 و 4 و 8 و 10 و 12 و 13 من المرسوم
المشار إليه أعلاه رقم 2.09.674 الصادر في 30 من ربيع الأول 1431 (17
مارس 2010) وتتمم على النحو التالي:

وزير الصناعة والاستثمار
التجارة والإقتصاد الريفي
نهاية بحول الله العلي قادر



المادة 1: تطبيقاً لمقتضيات الفصل 45 المكرر "جهاز تحديد الموقع والرصد":

- «سفن »
..... جهوية للصيد:
- «سفن الصيد التي تحمل العلم المغربي أو الأجنبي ذات سعة إجمالية تفوق ثلاثة وثلاثة وحدات (3) والمستفيدة من رخصة الصيد في المنطقة الاقتصادية الخالصة.
- يشار إلى هذه الإلزامية في رخصة صيد السفينة أو في الترخيص المشار إليه في المادة 1-2 من الظهير الشريف «بمثابة قانون رقم 1.73.255 الصادر في 27 من شوال 1393 (23 نوفمبر 1973) المتعلق بتنظيم الصيد البحري» كما تم تغييره وتتميمه، مع الإشارة إلى البيانات المرجعية للجهاز المثبت على متنها.
- «غير أنه، خلافاً للمقتضيات أعلاه، يمكن للسلطة الحكومية المكلفة بالصيد البحري أن تحدد بقرار:
 - «أصناف سفن الصيد التي تفوق سعتها الإجمالية ثلاثة وثلاثة وحدات (3) السعة والتي يمكن إعفاؤها من إلزامية التوفير، على متنها، على نظام تحديد الموقع والرصد المشار إليه أعلاه بسبب عدم كفاية التموين الكهربائي على متنها أو لكونها سفن غير مجسدة»;
 - «أصناف سفن الصيد التي تقل سعتها الإجمالية عن ثلاثة وثلاثة وحدات (3) السعة أو تعادلها والتي يجب، اعتباراً لنوع الصيد الممارس أو المنطقة المعنية بالصيد المذكور أو هما معاً، أن تتوفر، على متنها، نظام تحديد الموقع والرصد المشار إليه أعلاه».

المادة 3: يتضمن جهاز تحديد »

- «كل المعلومات الأخرى للسفينة المذكورة وحراستها » ومراقبتها».

المادة 4: تحدد السلطة الحكومية المكلفة بالصيد البحري بقرار:

- «أنظمة الاتصال عبر الأقمار الصناعية المستعملة في إطار جهاز تحديد الموقع والرصد، والملائمة لتجهيزات الاستقبال المنصوص عليها في المادة 2 أعلاه. يجب أن يتولى مستغلو الشبكات العامة المرخص لهم لهذا الغرض، طبقاً لأحكام القانون رقم 24.96 المتعلق بالبريد والمواصلات كما تم تغييره وتتميمه والحاصلون على الترخيص المنصوص عليه في المادة 2 من نفس القانون، ضمن تقديم الخدمات التي توفرها هذه الأنظمة».

- «الاتحة الآلات عن الساحل».

المادة 8: لا يمكن لأية سفينة صيد بعمليات الصيد إذا:

- «لم تكن تتوفر على شهادة المطابقة أو:

- «لم تكن تتوفر، على متنها، على الجهاز أو كان هذا الجهاز غير مشغّل أو كان به خلل وظيفي».
- «كان الجهاز المثبت على متنها لا يطابق الجهاز المبين في شهادة المطابقة».



Signature

المادة 10: في حالة حدوث عطب تقي أو عدم اشتغال جهاز تحديد الموقع والرصد، بينما تواجد السفينة المعنية «بموقع الصيد، يجب على القبطان أو القائد أو المجهز أو من يمثله أن يخبر قطاع الصيد البحري، خلال فترات «منتظمة يحدد توافرها بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالصيد البحري، بأخر موقع للسفينة وسرعتها ووجهها.

«يجب أن يتم إخبار بموقع السفينة وسرعتها ووجهها بكل وسيلة تثبت التوصل، بما في ذلك الوسيلة الإلكترونية طبقاً للتشريع والتنظيم الجاري بهما العمل.»

المادة 12: يجب على المصلحة المختصة بـ~~قطع~~ الصيد البحري، إذا ما عاينت غياب إرسال المعلومات المشار إليها في المادة 10 أعلاه انطلاقاً من جهاز تحديد الموقع والرصد المثبت على متن السفينة المتواجدة بموقع «الصيد، أن تخبر بذلك قبطان أو قائد أو مجهز السفينة المذكورة أو ممثله داخل أجل لا يتجاوز اثنين وسبعين (72) ساعة من ساعات العمل تتحسب ابتداء من معاهنة توقيف إرسال المعلومات.»

المادة 13: تقوم المصلحة..... إرسال أوتوماتيكي تم استقباله.

«يمكن إعداد هذا السجل في شكل إلكتروني طبقاً للتشريع والتنظيم الجاري بهما العمل في هذا المجال.»

المادة 2: تنسخ مقتضيات المادة 9 من المرسوم السالف ذكره رقم 2.09.674 الصادر في 30 من ربيع الأول 1431 (17 مارس 2010).

المادة 3: يسند تنفيذ هذا المرسوم، الذي يدخل حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية، إلى وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، ووزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي، كل واحد منهما فيما يخصه.

وحرر بالرباط، في(.....)

رئيس الحكومة

